

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المساهمة الفكرية للأستاذ "كمال بداري"
وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموضوع حول:
"الجامعة الجزائرية، صانعة الممكن"
بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2024-2025

"المدرسة الوطنية العليا للأمن السبراني" – سيدي عبد الله:
الثلاثاء 24 سبتمبر 2024

"الجامعة الجزائرية، صانعة الممكن"

يغتنم التعليم العالي الجزائري، مدعومًا بالبحث العلمي، كل فرصة لتعزيز حضوره وتعاونه في المجالات الاستراتيجية من أجل ألا تكون التكنولوجيا والعلوم مجرد حماس عابر، بل يمكن أن تساهم في تحويل المجتمع من أجل الصالح العام.

لم نتردد في اتخاذ هذا الخيار الجريء الذي سيحدث ثورة في تصور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال استحداث نماذج جديدة، باستخدام تطبيقات ملموسة، تشمل التكنولوجيا ورفاهية الطلبة والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وهكذا أنشأنا أول مدارس للرياضيات، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة المستقلة لتدريب الخبراء في صناعة وقيادة الطائرات بدون طيار، والروبوتات، وتكنولوجيا النانو، والأمن السيبراني، وغيرها من المدارس التي ننوي فتحها في المستقبل. كما اخترنا أيضاً تعزيز المسارات الجامعية بالجوانب الفنية والثقافية والرياضية.

ولقد أنشأنا برامج جديدة ذات أهمية حيوية لا تقل أهمية عن تلك التي كانت في السابق، مثل المياه والغذاء والأمن الطاقوي؛ كما قمنا بتعزيز الدراسات في العلوم الطبية، وضمان تدريس الطب في جميع مناطق البلاد من خلال إنشاء ملحقات في الطب.

إنها استثمارات حقيقية، جريئة واستراتيجية، تهدف إلى ضمان النمو المستدام وخلق قيمة مضافة، على المدى الطويل، للارتقاء بالجزائر إلى مستوى الدول المتقدمة.

من المستحيل سرد كل ما حققه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن إذا كانت هذه الإنجازات هي كل ما يمكن ذكره، فإنها تظهر إلى أي مدى أصبح التعليم العالي صانعاً حقيقياً للممكن.

ولكن ماذا نقصد بصناعة الممكن؟

انطلاقاً من اشتقاق كلمة "الممكن" المستنبطة من مصطلح لاتيني يعني "القدرة"، فإن نقيض "الممكن" هو "المستحيل" الذي لا يمكن أن يكون ممكناً بحكم تعريفه.

ولكي يكون الشيء ممكناً، يجب ألا يكون متناقضاً في ذاته، من الناحية المنطقية، من جهة، كما يجب ألا يخرج عن قوانين التجربة، من الناحية الفيزيائية، من جهة أخرى.

تشير "صناعة الممكن" إلى ما هو غير موجود، ولكن يمكن أن يكون. ويمكن تحقيق ذلك، عن طريق تسريع التقدم التكنولوجي والتدريس، من خلال استخدام التكنولوجيا، واستحداث أنماط جديدة لتطوير المجالات الأساسية الأخرى كالنون والتسويق والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية والعلوم القانونية. كما تعني "صناعة الممكن" تحقيق اكتشافات وابتكارات، من خلال اجراء تعديلات على طريقة ممارسة البحث العلمي.

وأخيراً، تهدف "صناعة الممكن" إلى تعزيز التجربة الديناميكية التي تمكّن طلبتنا من النمو والازدهار طوال حياتهم، وذلك في بيئة مُرضية.

يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يمكننا جعله ممكنًا؟

إن مهام التعليم العالي هي جزء من واجبات المؤسسة الجامعية من أجل تحقيق مهامها الأساسية، وهي تزويد البلاد بموارد بشرية عالية الجودة. وهذه المهام معروفة منذ زمن طويل، وبدونها لا يمكن أن يكون له وجود. ولكن إلى جانب هذه المهام الأساسية، فإن الجامعة مطالبة بالتطور باستمرار، ومن الواجب التمعّن في مضامين المحاور الثلاثة لبرنامج السيد رئيس الجمهورية بخصوص التعليم العالي والبحث العلمي، والنظر فيما يمكن تحقيقه. وتجدر الإشارة إلى أن المحور 1 ينص على "ضمان تعليم عالٍ ذو جودة يلبي احتياجات الجزائر من المهارات العلمية في مختلف المجالات":

إن الآثار المترتبة على هذا المحور عديدة، وتوضح أن القطاعات الاقتصادية والعلمية بحاجة إلى مهارات. ومن المهم، قبل كل شيء، تحديد المهارات المطلوبة وتقييمها قبل وضعها حيز التنفيذ بوساطة التعليم العالي. وانطلاقاً من هذا الإدراك، تنبثق الإجراءات الضرورية التي يجب أخذها في الاعتبار؛ وهي إجراءات تستند إلى ملائمة برامج التدريس التي لا يجب أن تلبي متطلبات سوق العمل فحسب، بل يجب أن تستشرف المهارات المستقبلية أيضاً. ولتحقيق ذلك، وتلبية هذه المتطلبات، سيتعين على برامج التدريس أن تتضمن تربية ميدانية، والتعاون مع المؤسسات حول مشاريع واقعية تهدف إلى وضع الطلبة في اتصال مباشر بالمهارات التي يجب إتقانها. كما سيتعين على هذه البرامج أيضاً أن تتكيف مع أنماط التعلم المختلفة للطلبة، من خلال اتباع مقاربة بيداغوجية مبتكرة ومكيفة، مع دمج استخدام التكنولوجيات الجديدة، ... إلخ.

وبالتالي فإن الجودة في التعليم العالي هي سيرورة ديناميكية ترتكز على التحسين المستمر لبرامج التدريس، وتوافر الموارد الكافية والمحينة بشكل دوري.

كما ينص المحور 2 إلى "ضرورة تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة والمساهمة في جعلها مصدراً للتميز الاقتصادي":

تلعب الجامعة دوراً رئيسياً كمحرك للتنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز الابتكار والتكوين في مختلف المستويات. ويجب تقوية هذا الدور، ليس فقط من خلال المبادرات الاستراتيجية المستهدفة، ولكن أيضاً من خلال حشد المزيد من الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية. ومن المهم وضع آليات صارمة للمتابعة والتقييم من أجل قياس فعالية الإجراءات المتخذة، مع تشجيع الابتكار البيداغوجي والتعاون متعدد التخصصات.

ويهدف المحور 3 إلى "تشجيع ورفع مستوى التكوين في الميادين العلمية والرياضيات التي هي أساس التطور والتقدم":

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التحصيل العلمي للطلبة. فمن ناحية، يشكل تدريس الرياضيات في العالم موضوعاً مركزيًا، لأنه يحسّن التفكير النقدي لدى الطلبة، ودافعيتهم للتعلم؛ وفي المقابل، فإن تدريس العلوم يشكل أساس التقدم. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن أحدهما هو

انعكاس للآخر: فلا يمكن أن يكون هناك تطوّر في العلوم دون تطوّر الرياضيات، والعكس صحيح.

إن التدريس والبحث يتطوران باستمرار. ومن المؤكد أنه ستظهر آفاق أخرى للتطور، وإن كنا نجهل شكلها أو طبيعتها، أثناء تجسيدنا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية. لذلك يمكننا أن نستشرف منذ الآن ونخطط للمستقبل في الميادين التالية، وذلك من أجل صنع ما هو ممكن:

أولاً: وعلى سبيل المثال، دعوة أساتذة الاقتصاد والمسيرين إلى تشكيل ائتلاف للتنقيب في النسيج الصناعي الجزائري بحثاً عن مصنع مهم أو في حالة أزمة، من أجل خلق شراكة منقذة تجلب الابتكار، وتوفر فرصاً جديدة للعمال. وستلاحظون أن هذا الأمر قد بدأ بالفعل في بلادنا من خلال تعيين خبراء رفيعي المستوى لإدارة بعض المؤسسات الوطنية الاستراتيجية.

ثانياً: ستتمكن الجامعات والمدارس من استكشاف الإمكانيات الهائلة للتكنولوجيات الصاعدة. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير تقنية الطباعة البيولوجية، وهو مجال يمكن فيه استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد يوماً ما لطباعة الأعضاء البشرية، مثل طباعة القلب وهو في حالة نبض.

ثالثاً: عندما يتعلق الأمر بأمن بياناتنا، يعتمد المجتمع ككل على التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة (المعاملات عبر الإنترنت بجميع أنواعها، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ... وما إلى ذلك). ولكن، مع هذه الاستخدامات للتكنولوجيا، تأتي مسألة ما إذا كانت بياناتنا آمنة حقاً. لذا، يكمن هدفنا من وراء استحداث المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني، في تصميم نظام دفاعي عالمي ضد الفيروسات والاختراقات. وعلى نفس المنوال، نحن بحاجة إلى تسريع ريادة التعليم العالي الجزائري في ميدان الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والأنظمة المستقلة، وغيرها من التقنيات فائقة التطور.

إنه، وفي غضون 20 عاماً، إن لم تحدث كوارث طبيعية، سيبلغ عدد سكان العالم 9.6 مليار نسمة؛ وهو رقم مذهل لا ينبغي أن نتجاهله. وفي الوقت الراهن، نحن بحاجة إلى اتخاذ مبادرات ممكنة لمواجهة تحديات أزمة الغذاء العالمية المستجدة، وذلك من خلال تحسين تربية النباتات، وترشيد عملية إدارة استهلاك المحاصيل. لذا، بات من الضروري التعاون مع أساتذة خبراء مختصين في الفلاحة وعلم الأحياء لإنشاء وتطوير نظام فريد ومتكامل من أجهزة الاستشعار والروبوتات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. كما سيتعين علينا كذلك مواجهة تحديات القطاعات الحيوية الأخرى، على غرار قطاع الري والطاقة والصحة...

سنواصل في الفترة المقبلة تطوير الفنون، لأنها تلهم التفكير والتحدي، وتثير التأمل وتحفز الإبداع. كما سنستمر في تطوير تكنولوجيا النانو ودمجها في الطب، من أجل استحداث أجهزة ذات استخدامات عديدة (واجهات بينية بين الدماغ والحاسوب للتغلب على الشلل والاضطرابات العصبية، ابتكار أجهزة حديثة لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من فقدان السمع والمشاكل الحسية الأخرى، ... وما إلى ذلك).

وفي الأخير، سنحافظ على التزامنا وننفذ ما تعهدنا أننا سنفعله. سنعمل على تعزيز الإبداع، وتحقيق الأهداف البيداغوجية، وتشكيل هيئة من الطلبة الموهوبين. وسنوفر التمويل الأولي لتسريع عجلة البحث في الميادين الواعدة وتعزيز الابتكار، ... وما إلى ذلك.

وإننا ندرك أن ذلك صعب التحقيق دون مشاركة فاعلة من الجميع، استناداً إلى علاقات تعاونية يتم الجمع والربط فيها بين الموارد والمبادرات معاً. وبالتالي، فإنه من خلال تكامل الجهود والرغبة المشتركة في جعل الجامعة قبلة الممكن، سنحقق معاً ما هو منوط بنا.

ختاماً، أتمنى لجميع فواعل الأسرة الجامعية سنة جامعية جديدة 2025/2024 سعيدة وموفقة.